المحاضرة الثانية: المشكلة الاقتصادية

عناصر المحاضرة:

المبحث الأول: مفهوم الحاجات

المبحث الثاني: مفهوم الموارد

المبحث الثالث: مفهوم المشكلة الاقتصادية

المبحث الأول: مفهوم الحاجات

- **المطلب الأول: تعريف الحاجات**

تعرف الحاجة بأنها شعور بالحرمان يدفع صاحبها إلى البحث عن وسيلة معينة تخلصه من هذا الحرمان

الحاجة	الشعور
الغذاء	الجوع

المطلب الثاني:عناصر الحاجة

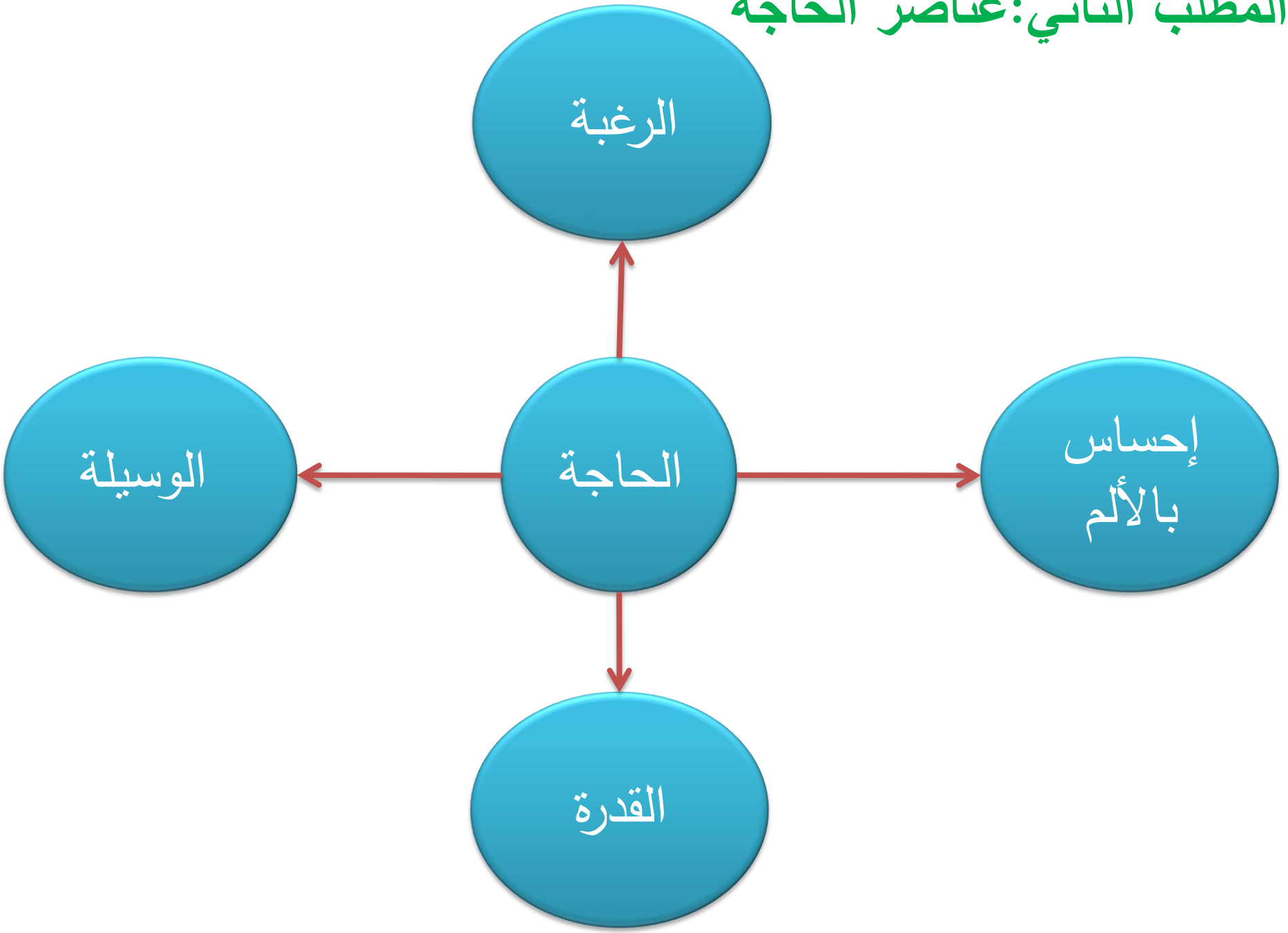

المطلب الثاني:عناصر الحاجة

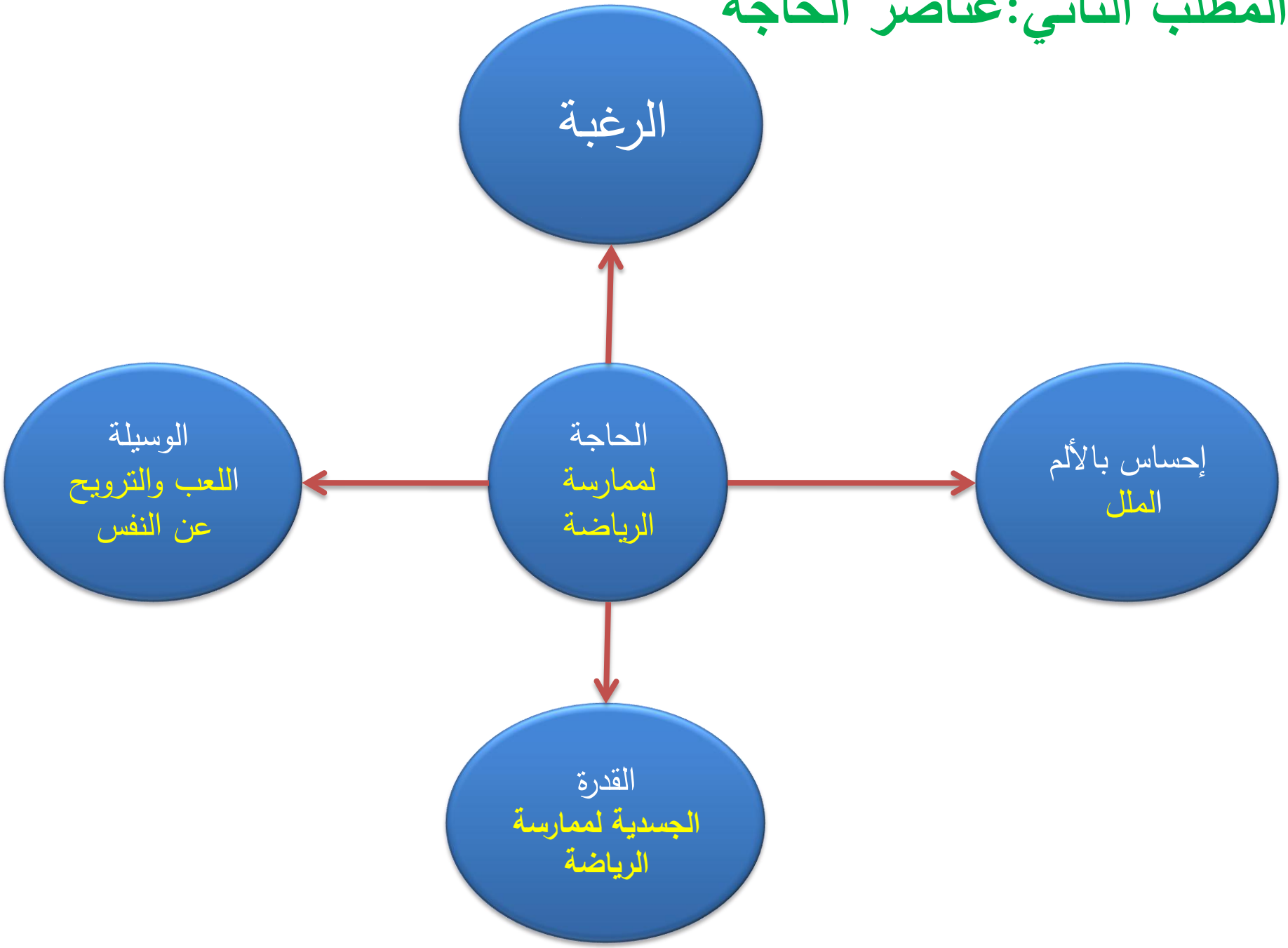

المطلب الثالث: مجال اهتمام الاقتصاد بموضوع الحاجات

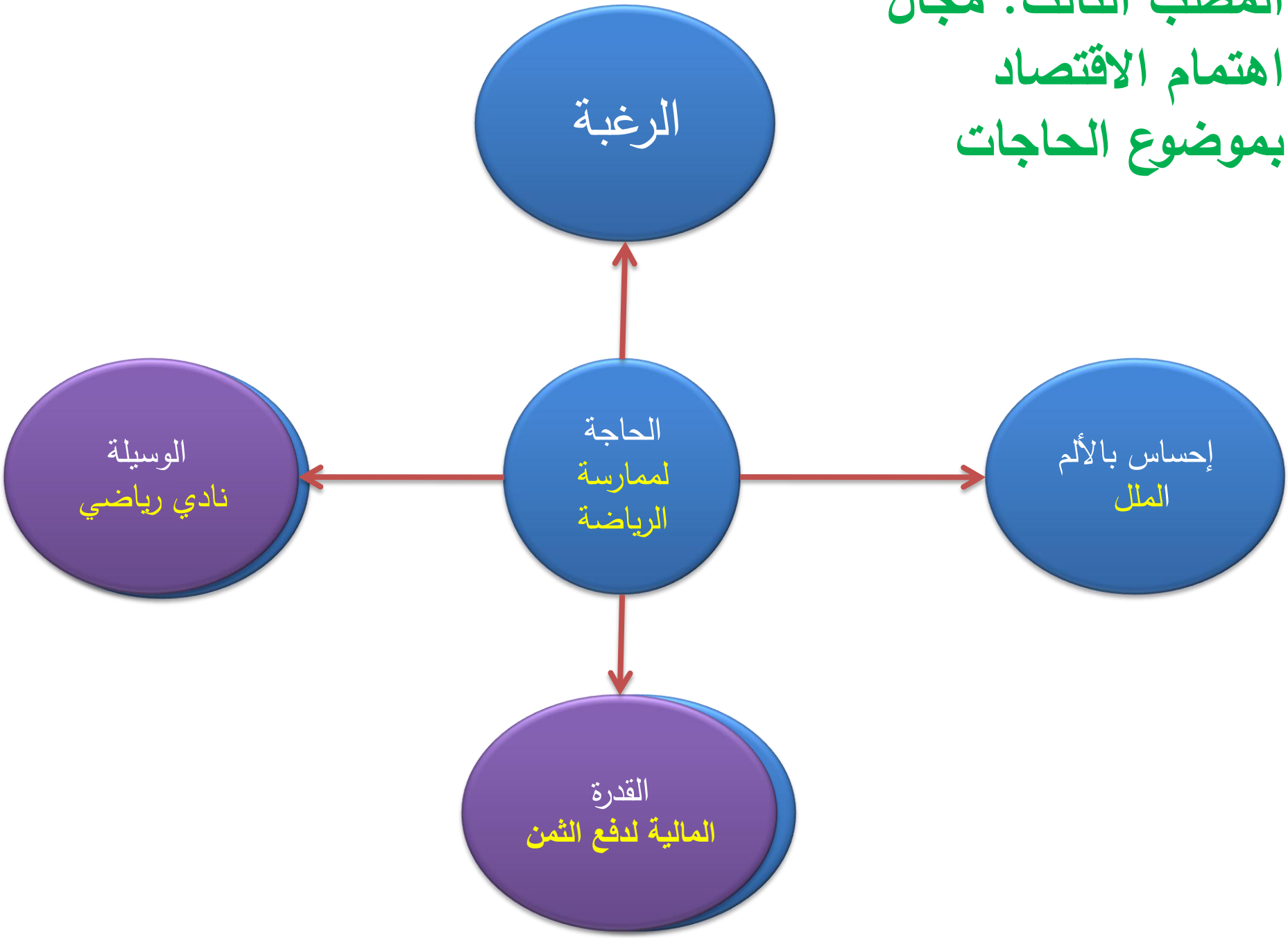

المطلب الرابع: سمات أو مميزات الحاجة

أولا: التعدد

- يصعب حصرها
- وسائل إشباعها أكثر تعدد

ثانيا: التنوع

حاجات طبيعية (فطرية)

- ترجع إلى أسباب فسيولوجية إذ لا بد من إشباعها حتى تتحقق الحياة ذاتها
- يتصف هذا النوع من الحاجات بأنها دورية وثابتة ومنتظمة

حاجات اجتماعية (مكتسبة)

- ترجع إلى وجود الإنسان في مجتمع معينه قيم وعادات وتقاليد وعلاقات
- تتجه هذه الحاجات إلى زيادة بشكل كبير كلما زادت درجة تقدم المجتمعات الإنسانية

حاجات دورية

- تكون على أساس التكرار في فترات متلاحقة

حاجات غير دورية

- ليس لها صفة الانتظام والتتابع الزمني في الظهور

حاجات فردية

- تكون خاصة بأفراد المجتمع كل على حدة

حاجات جماعية

- فتخص أفراد المجتمع ككل وتسمى أحيانا بالحاجات العامة

حاجات حالية

- وهي حاجات لا بد من إشباعها فورا أو على المدى القصير

حاجات مستقبلية

- هي حاجات تتطلب الإشباع في المدى المتوسط أو المدى الطويل

ثالثا: التغير والاختلاف

- إن الحاجات تتجدد وتتزايد بتطور المجتمع الإنساني وتقدمه ورقيه
- تتأثر الحجات بالأوضاع والظروف والعلاقات الاجتماعية السائدة في مجتمع معين، فهناك حاجات تحرمها مجتمعات بينما تبيحها مجتمعات أخرى

المطلب الخامس: خصائص الحاجات

أولا: قابلية الحاجة للإشباع

- كقاعدة عامة إن كل حاجة إنسانية قابلة للإشباع
- بمعنى أن قدرا معلوما ومحددا من الموارد يكفي لاشباعها
- يقول عالم النفس الألماني **جوسن:** كل حاجة إنسانية تحتاج إلى قدر معلوم من الوحدات حتى تبلغ درجة الإشباع فإذا زادت هذه الوحدات عن هذا القدر، أدى ذلك إلى نتيجة عكسية (قانون تناقص المنفعة)

ثانيا: قابلية الحاجة للانقسام

- إن الإحساس بالألم الذي يتولد عن الحاجة يمكن التخفيف منه تدريجيا بزيادة المورد الذي يستخدم في إشباع هذه الحاجة

ثالثا: قابلية الحاجة للقياس

- في الواقع لا توجد أداة لقياس حدة حاجة الفرد وقياسها
- يمكن قياس مستوى الحاجة بمقارنتها مع حاجة أخرى على أساس الكمية (ترتيب الأولويات)

رابعا: قابلية بعض الحاجات للإحلال

- هناك من الحاجات ما يحل بعضها محل البعض الأخر، وغالبا ما يكون الدافع لذلك اختلاف أسعار السلع والخدمات التي تشبع كل هذه الحاجات
- قد يكون دافع الإحلال إلى أسباب أخرى شخصية ونفسية كالشعور بالملل من استهلاك سلعة معينة

خامسا: قابلية بعض الحاجات للتكامل

- وهذا راجع إلى ترابط الحاجات وتكاملها
- قد نجد إشباع الحاجة الواحدة يستدعي إشباع حاجات أخرى

المبحث الثاني: مفهوم الموارد

أولا: تعريف المورد

- نقصد بالموارد الأشياء التي تصلح لان تكون وسائل لإشباع الحاجات الإنسانية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة
- تتصف الموارد الاقتصادية بصفتين هما:
  - **الندرة**
  - **المنفعة**

ثانيا: مفهوم الندرة

- الندرة لغويا (الندرة المطلقة) نعني بها قلة الأشياء ونقص كمياتها الموجودة في الطبيعة بشكل مطلق
- أما اصطلاحا (الندرة النسبية) وتعني أن الموارد الاقتصادية المتاحة محدودة بالنسبة إلى حاجات البشر اللامتناهية
- الندرة هي الصفة الاقتصادية للأشياء المتوفرة للطبيعة بكميات متاحة للتصرف اقل من الكميات المرغوب فيها لإشباع الحاجات الإنسانية

من خلال التعاريف السابقة نحاول توضيح النقاط التالية

- **إن الندرة كصفة اقتصادية للموارد لا يقصد بها أن يكون المورد محدود في ذاته أي من الناحية الطبيعية:** وعليه حتى يعتبر المورد اقتصاديا لا بد أن تكون الكمية الموجودة منه محدودة بالنسبة للحاجات لا محدودة في حد ذاتها
- **إن هناك جانب كبير من الموارد الاقتصادية والتي تتصف بالندرة لا تشكل في حد ذاتها أشياء نافعة إلا إذا خضعت لجهد الإنسان**
- **الصفة الاقتصادية للمورد ليست ذاتية فيه:** طالما أن الورد الواحد يمكن أن يكون موردا اقتصاديا أو موردا حرا تبعا لاختلاف الزمان والمكان
- **تعتبر صفة الندرة أساسا لملكية الموارد**

من خلال التعاريف السابقة نحاول توضيح النقاط التالية

❖ **تمثل الموارد النادرة الجانب الأعظم من إجمالي وسائل إشباع الحاجات الإنسانية:** وهذا يقتضي

- زيادة هذه الموارد كما ونوعا لمواجهة الحاجات الإنسانية المتزايدة والمتطورة وهذا ما يثير قضية **الإنتاج**
- اقتسام الأفراد لهذه الموارد، وهذا ما يثير قضية **التوزيع**

انطلاقا من صفة الندرة يمكن تقسيم الموارد إلى:

- **الموارد الحرة**: وهي تلك الأشياء التي تصلح أن تكون وسائل لإشباع الحاجات الإنسانية **بطريقة مباشرة** (بدون تدخل جهد الإنسان ليجعل منها أشياء نافعة) وتتوافر بكميات **غير محدودة** وبالتالي فهي غير قابلة **للاستبدال**
- **الموارد الاقتصادية**: هي الأشياء التي تتوافر بكميات محدودة وغالبا ما يتدخل الإنسان بجهده ليجعل منها أشياء نافعة وبالتالي تكون قابلة للاستبدال

ثالثا: مفهوم المنفعة

- هي عبارة عن صفة أو خاصية في الشيء تعبر عن صلاحيته وقدرته على إشباع حاجة من الحاجات الإنسانية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وإزالة الإحساس بالألم.

من خلال هذا التعريف نستخلص النقاط التالية:

- مفهوم المنفعة متفرع من مفهوم الحاجة.
- المنفعة حقيقة شخصية: بمعنى أن الإشباع مسالة يدركها الإنسان وينعكس هذا الإدراك في أمرين هامين:
  - اعتقاد الفرد أن الشيء نافع: إذا لم يعتقد الفرد أن الشيء مفيد وصالح لسد حاجاته فلا يعتبر موردا حتى وان كان نافعا بالفعل.
  - معرفة الفرد كيفية الاستفادة من الشيء.
- ارتباط مفهوم المنفعة بمفهوم الندرة.

المبحث الثاني: مفهوم المشكلة الاقتصادية

المطلب الأول: التعريف

- يمكن القول أن مضمون المشكلة الاقتصادية تعبر عن عدم التناسب (عدم التوازن، عدم التوافق) بين الموارد والحاجات الذي ينعكس في صورة ندرة الموارد وصلاحيتها لاستخدامات متعددة بالنسبة للحاجات الإنسانية التي تتعدد وتتفاوت في أهميتها النسبية

المطلب الثاني: الشروط

تتمثل الشروط الكافية لوجود المشكلة الاقتصادية في الاتي:

- ❖ تعدد الحاجات وبالتالي تعدد وسائل الإشباع
- ❖ تفاوت الأهمية النسبية للحاجات
- ❖ عدم توافر غالبية وسائل إشباع الحاجات الإنسانية بصورة مباشرة
- ❖ ندرة الموارد للحصول على هذه الوسائل
- ❖ وجود استعمالات بديلة للموارد
- ❖ سعي الفرد لتحقيق أقصى إشباع بأقل جهد ممكن

المطلب الثالث: خصائص المشكلة الاقتصادية

أولا: مشكلة عامة

- تنطبق على الفرد مهما كانت حالته (فقير أو غني)، وعلى أي مجتمع بغض النظر عن نظامه السياسي والاجتماعي ودرجة تقدمه الاقتصادي

ثانيا: مشكلة أبدية ودائمة

- أي أن الإنسان والمجتمع ككل واجه ويواجه وسيواجه هذه المشكلة طالما استمر التسابق بين تزايد الحاجات الإنسانية وتنوعها وتجددها

ثالثا: مشكلة اختيار وتضحية

- يترتب على تعدد الحاجات ضرورة التضحية بالبعض في سبيل إشباع البعض الأخر
- كما تنشأ مشكلة الاختيار لكون الموارد استعمالات متعددة وبديلة، لذلك يترتب على توجيه مورد معين إلى استخدام معين ضرورة التضحية بأوجه الاستخدامات الأخرى وهذا ما يصطلح عليه تكلفة الفرصة البديلة

المطلب الرابع: عناصر المشكلة الاقتصادية

اولا: ماذا ننتج

- أي ما هي أنواع كميات السلع والخدمات التي يتعين إنتاجها
- إن التفضيل والاختيار لبعض الحاجات الإنسانية على حساب حاجات أخرى، يسمح بتحديد أنواع وكميات السلع والخدمات التي يتعين إنتاجها

ثانيا: كيف ننتج

- بمعني ما هي طريقة الإنتاج المناسبة للحصول على سلعة او خدمة معينة
- تختلف الطرق الفنية للإنتاج باختلاف نسب الجمع بين عناصر لإنتاج كمية معينة من السلع أو الخدمة ومن ثم فان الإجابة عليه تتطلب اختيار انسب طرق أو فنون الإنتاج طالما أن هناك أكثر من توليفة لعناصر الإنتاج المختلفة واللازمة لإنتاج السلع والخدمات

ثالثا: لمن ننتج

- أي كيف يتم توزيع السلع والخدمات المنتجة على عوامل الإنتاج نظير خدماتها التي ساهمت بها في إنتاج تلك السلع والخدمات

رابعا: مدى تشغيل الموارد الاقتصادية

- بمعنى هل الموارد الاقتصادية المتاحة مستخدمة استخداما كاملا ورشيدا؟

خامسا: كيف يمكن ضمان الاستقرار الاقتصادي

- بصفة عامة استقرار مستويات الأسعار، عدم تدهور القدرة الشرائية للنقود على وجه الخصوص

سادسا: كيف يمكن ضمان التوسع الكمي والنوعي في الطاقة الإنتاجية للمجتمع، أو ضمان تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي ومستويات عالية من التنمية الاقتصادية للمجتمع؟